فصل
فيما يُوجِبُه حُكْمُ السياسةِ من الاقتصارِ على وزيرٍ واحدٍ

قد جرتْ عادةُ بعضِ الملوكِ باستوزار الاثنين فصاعداً، والجمعِ بينهما في زمانٍ واحد، وذلك خَطَلٌ من الرأي، وخطأ من التدبير، وفيه خطر على المملكة، إذ لا يسع السيفين غِمْدٌ، وكَثرةُ الأيدي في الصلاحِ فسادٌ.

وفي أمثال العامة «مِنْ كثرةِ الملاحينَ غرقَتِ السفينةُ»، وإذا كانتْ لِلدار رتبان بقيتْ غيرَ مكنوسة، وأجلُّ الأقوالِ وأحسنُها وأصدقُها، قول الله تعالى، في محكم كتابه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، وإذا كانتِ الوزارةُ شَرِكةَ الملكِ فكما لا يَصْلحُ ملكانِ في مملكة واحدة، لا يصلح وزيران في دولة، وكانَ الخلفاءُ من بني العباسِ على اتساعِ ملكِهم، وانتظامِ الشرقِ والغربِ في عقدةِ سلطانِهم، لا يَسْتوزِرون إلا واحداً، على ما تَنْطِقُ به كتبُ أخبارِهم، إلى أن كانتْ أواخرُ أيامِ المقتدرِ، فمرضت الدولةُ وضعفتِ السياسةُ وتشعّرتِ المملكةُ، وصُرِفَ عليُّ بنُ عيسى عن وزارةِ السلطانِ، على فضلِه وعدلِه، وسداده وحزمه، بحامدِ بنِ العباسِ على تخلّفِه ونقصِه، ثم لم يُستَغْنَ عن عليٍّ لتقدمه في الكفاية، واستقلاله بما يعجز عنه غيرُه من أعمالِ الوزارة، فضموه إلى حامدٍ وجُعلتْ إليه دواوينُ، فكانا يتشاركان في الوزارة، وأغلب الاسم لحامدٍ وأكثرُ العلمِ لعليّ، حتى قال فيهما ابن بسام:

---

(1) الأنبياء: الآية (22).

فَقِدتُكم يا بني الجاحِدْة
ففي كلّ يومٍ لكمُ آبدةْ
متى كان يُعرفُ فيما مضىَ
وزيران في دولةٍ واحدةْ

وقال غيرُه فيهما:

أعجبُ منْ كلّ ما تراهُ
أن وزيرين في بلاد
فهذا سوادٌ بلا وزير
وذا وزيرٌ بلا سَواد

ولما توفي الصاحبُ بن عبادٍ سَدَّ فخرُ الملكِ مكانه من الوزارة، بأبي العباس أحمدَ بنِ إبراهيمَ الضبيّ، وأبي عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بن إبراهيم الضبي، وأبي علي الحسنَ بنِ أحمدَ، وجعلهما شريكين في الوزارةِ، فظهر العُوار، واستمر العِثار، وكان يخاطبُ أبا العباسِ بالأستاذِ الرئيسِ، وأبا علي بالأستاذِ فقال هِبَةُ اللهِ بنُ المنجم:

واللهِ واللهِ لا أفلحتمُ أبداً
بعدَ الوزيرِ ابنِ عبادِ ابنِ عباسِ
إنْ جاءَ منكم وزيرٌ فاقطعوا أزري
أو جاءَ منكمْ رئيسٌ فاقطعوا راسي